المحور الأول: النظريات المؤسسة للتنظيم القانوني لتداول المعلومات في الفضاء العمومي

تمهيد:

تعتبر نظريات الاتصال انعكاس طبيعي للفلسفة الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وهناك تلازم طبيعي بينهما، حيث سجلت الدراسات والبحوث الإعلامية والاتصالية ظهور عدة نظريات اتصالية عبر التاريخ، والتي شكلت بدورها السّند الفلسفي والنظري للتنظيم القانوني لتداول المعلومات. وكان للمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي دورا في رسم الأجواء العامة التي كانت تنشط فيها وسائل الاعلام وتمارس فيها مهنة الصحافة وتحديد علاقتها مع السلطة المركزية، وانعكس ذلك من خلال النظرية السلطوية ونظرية الحرية. ثم ظهرت على أثرها نظرية المسؤولية الاجتماعية، التي استهدفت وضع ضوابط أخلاقية للصحافة، والتوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية.

وعليه سنتطرق في هذا المحور إلى الدروس التالية:

1. النظرية السلطوية
2. النظرية الليبرالية
3. نظرية المسؤولية الاجتماعية

المحاضرة الأولى النظرية السلطوية

ارتبط ظهور النظام السلطوي للصحافة بالنشأة الأولى للصحف في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في أوربا الغربية، وهو يعتبر من أقدم الأنظمة الصحفية من الناحية التاريخية. وترتبط هذه النظرية بنظم الحكم الاستبدادية التي لا تؤمن بالديمقراطية والحريات العامة والفردية، إذ تحل الدولة محل الفرد وتسيطر على وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية لتدعم هذه الوسائل الحكومة في السلطة حتى تصل الدولة إلى أهدافها. لذا يقتصر دور وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية في الدول التي تعتمد هذه النظرية على كونها ناقلا للمعلومات من السلطة إلى الشعب.

وتعتبر الصحافة ووسائل الاعلام في ظل هذه النظرية أداة ووسيلة لنقل المعلومات وتحقيق غايات الدولة. ويعمل في مجال الصحافة ويصدرها كل من يستطيع الحصول على ترخيص من الحاكم فتكون ملكية الصحف وفقا للمنظور السلطوي خاصة أو عامة، وتشرف الحكومة على الصحف وتفرض الرقابة عليها، ويحظر في اطار هذه النظرية انتقاد الجهاز السياسي، والموظفين الرسمين.

وفي ظل هذه النظرة المعادية للصحافة من جانب الدولة، كانت القوانين وسيلة عسف وقيدا عليها، فلا يسمح بنشر أو طبع أي صحيفة إلا باستئذان السلطة وسماحها بذلك مع فرض الرقابة التي أصبحت تحت اشراف مؤسسات مركزية تأمر بحرق المطبوعات التي تخرج عن السلطة وحرمان الأفراد الذي يخالفون الكنيسة من حقوقهم الكنسية. مع تسليط أقسى العقوبات على المخالفين من سجن وإعدام ومصادرة الصحف وفرض الغرامات والضرائب المرتفعة. ويمكن ايجاز المبادئ الأساسية لهذه النظرية فيما يلي:

- تلتزم الصحافة بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة ومؤسساتها والدفاع عن سياسات الحكم.
- يعد السماح لأي فرد بالعمل في الصحافة منحة من الحاكم وامتيازا يختص به من يشاء من رعيته، ويترتب على هذا الامتياز التزام الفرد بتأييد نظام الحكم وسياساته، وإلا يتم سحب الامتياز.
- يمكن السماح للأفراد بملكية الصحف التي يصدرونها، ولكن قيام هذه الصحف واستمرارها رهنا برغبة السلطة.
- إن درجة الحرية المسموح بها للصحف يجب أن تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد بالمجتمع، وتقدير هذه الدرجة من الحريات الصحفية متروك للسلطة الحاكمة.

المحاضرة الثانية النظرية الليبرالية

1. نشأتها وعوامل ظهورها:

لقد عانت الصحافة المكتوبة في مرحلتها الأولى من الرقابة وذلك لأن فترة ظهورها تزامنت مع وجود محيط سياسي واجتماعي وقانوني لا يعترف بحرية التعبير، في ظل هذا المحيط السلطوي طرأت مجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية، نتج عنها ظهور الطبقة البرجوازية التي طالبت بتوسيع مجال الحريات العامة والفردية وقد تعززت هذه المطالب بعد إعلان استقلال أمريكا ومبادئ حقوق الإنسان والمواطن التي أعلنتها الثورة الفرنسية بما تضمنته من تأكيد على الحريات العامة والفردية بما فيها حرية الصحافة لتظهر مع هذه المتغيرات نظرية الحرية.وقد صقلت هذه النظرية ووضعت مبادئها على يد عدد من المفكرين نذكر منهم جون لوك، جون ميلتون، توماس جيفرسون، جون ستيوارت ميل وغيرهم.

2. جوهرها ومبادئها:

ترتكز نظرية الحرية بشكل عام على تأكيد قيمة الفرد وحريته وحقوقه ومن هذه الحقوق حرية الصحافة والتي تعني أن الإنسان من حقه أن يتعرف على الحقيقة بنفسه والوسيلة الوحيدة لمعرفة الحقيقة هي النقاش المفتوح. وحسب نظرية الحرية لابد أن تكون للصحافة قاعدة كبيرة من الحرية كي تساعد الناس في بحثهم عن الحقيقة، ولكي يصل الإنسان إلى الحقيقة ينبغي أن تتاح له حرية الوصول إلى المعلومات والأفكار.

ووفقا لذلك فإن أهم مكونات نظرية حرية الصحافة تتمثل في:

- حق الفرد في أن يعرف حق طبيعي كحقه في الهواء والماء ولكي يمارس هذا الحق الطبيعي لابد أن تتمتع الصحافة بحريتها الكاملة دون أية قيود.
- حق الفرد في المعرفة يصبح لا معنى له إذا لم يكن لهذا الفرد الحق في أن يختار ما يريد أن يعرفه وبالتالي لابد أن يختار ما يريد أن يعرفه وبالتالي لابد أن تتعدد مصادر المعرفة بتعدد الصحف ذات الاتجاهات المتباينة.
- حق الفرد في أن يصدر ما يشاء من الصحف مادام قادرا على ذلك ودون تصريح من السلطة الحاكمة.
- عدم فرض أية رقابة على الصحف سواء ما كان منها سابقا على النشر أو لاحقا وأن أي تجاوز تقع فيه الصحيفة يكون فقط من شأن القضاء وحده.

المحاضرة الثالثة: نظرية المسؤولية الاجتماعية

1. ظروف نشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية:

بدأت المراجعات النقدية للنظرية الليبرالية للصحافة ابتداء من العقد الثاني من القرن العشرين، ولكنها بلغت ذروتها عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وقبل ذلك بثلاث سنوات وبالتحديد في سنة 1942 تم تشكيل لجنة لحرية الصحافة مكونة من اثني عشر أستاذا أكاديميا يرأسهم البروفسور **روبرت هوتشنز رئيس جامعة شيكاغو** وضمت بين أعضائها أبرز نقاد الصحافة الأمريكية مثل **وليم ديفرز وتيودور بترسون**. وقد أجرت اللجنة دراستها على الصحافة الأمريكية بتمويل من مجلة التايمز الأمريكية ودائرة المعارف البريطانية وبعد خمس سنوات من التقصي توصلت إلى وضع تقرير قدمته في كتاب أعدته اللجنة كاملة عام 1947 بعنوان " صحافة حرة ومسؤولة "

2. مبادئ النظرية وأسسها:

ترتكز مبادئ النظرية حول وظائف الصحافة في المجتمع، ودور الحكومات في ضمان حرية الاعلام، ودور الاعلاميين والعاملين في قطاع الاعلام من خلال وضع تنظيم الذاتي للصحافة يضمن تحقيق مسؤوليتها اتجاه المجتمع. ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

أ. **وظائف وسائل الاعلام:** تمثلت وظائف وسائل الاعلام في ظل هذه النظرية فيما يلي:

- توفير رواية ذكية وشاملة وصادقة عن الأحداث
- يجب على الصحافة ان تعمل كمنتدى لتبادل التعليق والنقد.
- على الصحافة أن توفر وصولا كاملا إلى الأخبار اليومية.
- أن تقدم وسائل الاعلام صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.
- أن تقدم وسائل الاعلام أهداف المجتمع وقيمه وتوضحها.

ب. دور الحكومات: أوصت لجنة حرية الصحافة الحكومات بضرورة وضع ضمانات دستورية لحرية الصحافة، وأن تعمل على ظهور وسائل اعلام جديدة لضمان استمرار المنافسة.

ت. دور الصحفيين والمؤسسات الاعلامية: أوصت لجنة الصحافة المؤسسات الاعلامية، بتقديم خدمة تتميز بالتنوع والنوعية والكم الملائم لإشباع احتياجات الجمهور، فضلا عن زيادة مراكز الدراسة الأكاديمية والبحث والنشر في مجال الاعلام، وإنشاء هيئات جديدة ومستقلة لتقييم أداء عمل الصحافة لعملها، وتقديم تقرير سنوي عن هذا الأداء، وتتمثل هذه الهيئات في مجالس الاعلام والصحافة.